



منظمة الجمارك العالمية

# دراسة مقارنة بشأن إصدار شهادة المنشأ

فبراير 2014

## قائمة المحتويات

1	مقدمة	1
1	إثبات المنشأ لأغراض غير تفضيلية	2
2.1	بيان المنشأ غير التفضيلي	2
2.2	شروط إثبات المنشأ عند الاستيراد لأغراض غير تفضيلية	2
2.3	أنواع إثباتات المنشأ غير التفضيلية	5
2.4	السلطة أو الهيئة المخولة لإصدار شهادة المنشأ غير التفضيلي	5
2.5	تكلفة إصدار شهادة المنشأ	6
2.6	التحقق من إثبات المنشأ غير التفضيلي	6
2.7	النتائج المتعلقة باستخدام إثبات المنشأ غير التفضيلي	7
3	شهادة المنشأ في اتفاقيات التجارة الحرة	8
3.1	أنواع أنظمة منح شهادات المنشأ التفضيلية	8
3.2	نسبة أنظمة التصديق في جميع أنحاء العالم	9
3.3	توزيع نظم إصدار شهادات المنشأ حسب المنطقة	10

الملحق الأول: استبيان بشأن إنشاء ومراقبة المنشأ غير التفضيلي  
الملحق الثاني: قائمة الأعضاء الذين ردوا على الاستبيان  
الملحق الثالث: قائمة الاتفاقيات التجارية المقارنة

## 1. مقدمة

يعتبر تعزيز تحصيل الإيرادات بصورة عادلة وفعالة وصحيحة أحد الأهداف الاستراتيجية للمنظمة العالمية للجمارك. وأقر مجلس المنظمة في دورته 121 و122 بشهر يونيو 2013 المرحلة الثانية من خطة العمل بشأن حزمة الإيرادات. ومن بين أمور أخرى، أدرجت الإجراءات التالية في خطة عمل المرحلة الثانية:

- إعداد مواد إرشادية جديدة لمساعدة الأعضاء على تعزيز قدراتهم المتعلقة بإصدار شهادات المنشأ

وكخطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف، أجرت أمانة منظمة الجمارك العالمية دراسة للوقوف على الحالة الراهنة المتعلقة بمنح شهادات المنشأ، سواء في المناطق ذات المنشأ غير التفضيلي أو المنشأ التفضيلي.

## 2. إثبات المنشأ لأغراض غير تفضيلية

وبما أن المتطلبات المتعلقة بإثبات المنشأ غير التفضيلي منصوص عليها في التشريعات الداخلية لكل عضو، فقد أخذت الأمانة طريقة الدراسة الاستقصائية بواسطة الاستبيان لجمع المعلومات ذات الصلة.

أرسلت الأمانة استبياناً إلى جميع أعضاء منظمة الجمارك العالمية عام 2013. وردت الردود من 66 عضواً<sup>1</sup>. ويرد في المرفق الأول والثاني، على التوالي، الاستبيان وقائمة الأعضاء الذين أجابوا على الاستبيان. الاستبيان هو استنساخ الاستبيان المستخدم في دراسة استقصائية سابقة<sup>2</sup> أجرتها منظمة الجمارك العالمية عام 2001، من أجل الحفاظ على قابلية المقارنة.

### النتائج الرئيسية:

1. لا تتطلب الغالبية العظمى من الأعضاء المجهين أي دليل غير تفضيلي على أصل الاستيراد.
2. يستخدم بعض الأعضاء شهادات المنشأ غير التفضيلية لأغراض تقييم الجمارك، وهي غير معتمدة بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الجمركي. ويبدو أن هذا النهج ينطوي على عدم اتساق مع المعايير الدولية.
3. يبدو أن شهادات المنشأ تسبب بعض التكاليف الإضافية في ممارسة الأعمال التجارية في دول معينة. وبلغ متوسط رسوم الإصدار التي تتقاضاها غرفة التجارة أكثر من 30 دولاراً أمريكياً.

<sup>1</sup> يبلغ عدد الردود الواردة من الاتحاد الأوروبي 27 بلداً، وهو عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وقت إجراء الدراسة الاستقصائية.  
<sup>2</sup> تم تجميع نتائج المسح السابقة في الوثيقة OC0067، OC0084، و OC0104 من اللجنة الفنية بشأن قواعد المنشأ.

## 1-2 بيان المنشأ غير التفضيلي

ويفهم بصفة عامة بيان المنشأ بأنه ذكر بسيط لاسم بلد المنشأ أو الرمز المقابل. ويختلف البيان الخالص عن إقرار المنشأ الصادر في فاتورة أو وثيقة تجارية أخرى.

وبالنسبة لغالبية الأعضاء المستجيبين، أي 59 عضواً (89 في المائة)، فإن بيان المنشأ في إقرار الاستيراد إلزامياً. ومن ناحية أخرى، فإن 18 عضواً فقط (27 في المائة) يتطلبون الإشارة إلى المنشأ في إقرار التصدير. وعلاوة على ذلك، لا يحتاج سوى 9 أعضاء (14%) إلى بيان المنشأ في الفاتورة. وفيما يتعلق ببيان المنشأ على السلع أو الطرود، ذكر 4 أعضاء (6 في المائة) أنه إلزامياً.

وتبين نتيجة الاستقصاء أن بيان المنشأ إلزامياً بالنسبة لجميع الأعضاء تقريباً للاستيراد، ويتم ذلك في الغالب في إقرار الاستيراد.

## 2-2 شرط إثبات المنشأ<sup>3</sup> عند الاستيراد لأغراض غير تفضيلية

وعلى ضوء اتفاقية كيوتو المعدلة، من الأساسي اليوم أن تطلب إدارة الجمارك فقط تلك الوثائق الضرورية لأغراض عمل الجمارك بطريقة سليمة<sup>4</sup> وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بمتطلبات الأدلة المستندية المتعلقة بالمنشأ، ترد الأحكام التالية في الفصل 2 من المرفق ك المحدد لاتفاقية كيوتو المعدلة كممارسة موصى بها:

### 2. الممارسة الموصى بها

وينبغي ألا تكون الأدلة المستندية المتعلقة بالمنشأ مطلوبة إلا عندما يكون ذلك ضرورياً لتطبيق الرسوم الجمركية التفضيلية أو التدابير الاقتصادية أو التجارية المعتمدة من جانب واحد أو بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف أو تدابير تتخذ لأسباب صحية أو عامة.

### 5. الممارسة الموصى بها

ولا يلزم تقديم أدلة مستندية من السلطات المختصة في بلد المنشأ إلا في الحالات التي يكون فيها لجمارك بلد الاستيراد أسباب للاشتباه في حدوث غش.

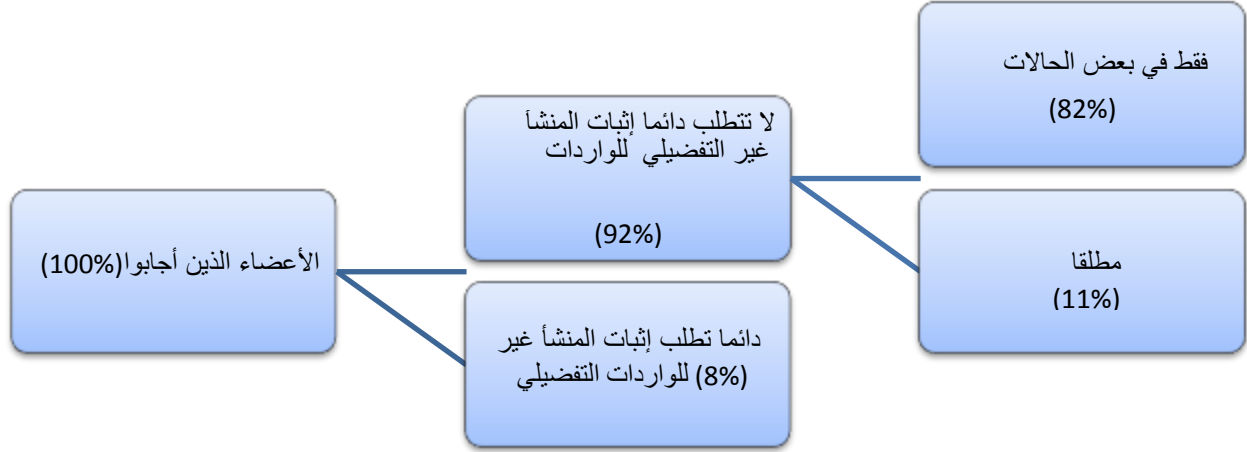
وتشدد هذه الممارسات الموصى بها على أن سلطة الجمارك في البلد المستورد لا ينبغي أن تطلب إثباتات وثنائية للمنشأ إلا عند الضرورة لأسباب معينة. يتم تحليل نتائج المسح مع هذه الأحكام كأساس.

<sup>3</sup> "إثبات المنشأ" المستخدم في الاستبيان هو وصف عام ولا يوجد تعريف دولي محدد. وفي هذه الوثيقة، يعتبر "إثبات المنشأ" معادلاً لمصطلح "الأدلة المستندية للمنشأ"، كما هو معرف في الفصل 2 من المرفق ك المحدد لاتفاقية كيوتو المعدلة، ويعني استخدامه بالتبادل: وتعني "الأدلة المستندية للمنشأ" تعني شهادة أو الإقرار المعتمد للمنشأ، أو إقرار المنشأ.

<sup>4</sup> المرفق العام، الفصل 3، المعيار 3.16: دعماً لإقرار البضائع يجب على الجمارك أن تطلب تلك الوثائق اللازمة للسماح بالتحكم في العملية وضمان الالتزام بجميع المتطلبات المتعلقة بتطبيق قانون الجمارك.

وترد في الرسم البياني أدناه نظرة عامة على الردود على شرط إثبات المنشأ غير التفضيلي للاستيراد.

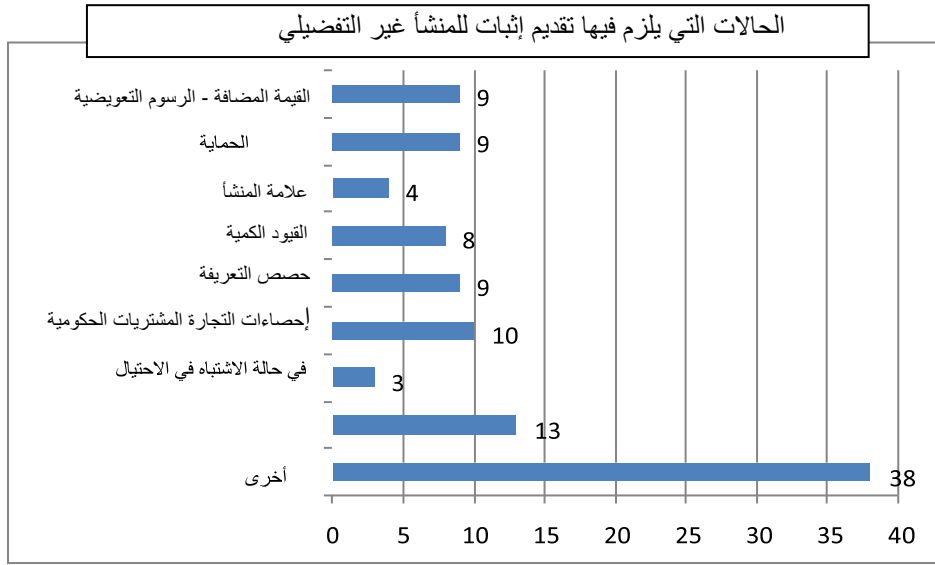
ولا يحتاج سوى جزء صغير من الأعضاء المستجيبين (8 في المائة) دائما إلى إثبات المنشأ غير التفضيلي لجميع الواردات. ولذلك يبدو أن معظم الأعضاء يعملون بطريقة تتسق مع الممارسات الموصى بها، على الرغم من أنه لا يوجد سوى عدد قليل من الأطراف المتعاقدة الملزمة بهذا الملحق المحدد.



#### يطلب إثبات المنشأ غير التفضيلي في حالات معينة فقط

وأشار 61 عضوا (92%) إلى أن إثبات المنشأ غير التفضيلي ليس دائما إلزاميا بالنسبة لجميع الواردات. وأثار 53 عضوا (80 في المائة) حالة أو أكثر عندما يحتاجون إلى إثبات المنشأ لأغراض غير تفضيلية.

في الاستبيان، كان هناك 8 خيارات وعمود 'أخرى' مع بعض السطور لوصف أي تفاصيل أخرى. وتتبع الخيارات المتعددة أساسا تغطية قواعد المنشأ غير التفضيلية على النحو المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 1 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ.



\* يتجاوز العدد الإجمالي عدد الأعضاء المستجيبين لأنه من الممكن وضع علامة على أكثر من خيار واحد.

وفيما يتعلق بالقضايا المدرجة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، لا يبدو أن هناك اتجاها واضحا في هذه الحالة يحتاج الأعضاء إلى إثبات للمنشأ غير التفضيلي.

أما فيما يتعلق بالتفاصيل الموصوفة تحت عنوان "أخرى"، فقد ذكر معظمهم أنه على أساس كل حالة على حدة، وأن الأمر يعود إلى سلطات الجمارك لتقرير ما إذا كان سيطلب تقديم دليل للمنشأ غير التفضيلي.

#### إثبات المنشأ غير التفضيلي لا يطلب مطلقا

8 من الأعضاء (12%) أجابوا بأنهم لا يحتاجون أبدا إلى إثبات المنشأ لأغراض غير تفضيلية. ولم يحدد 5 منهم أي من الخيارات التي قد يحتاجون فيها إلى إثبات المنشأ، وذكر 3 منهم صراحة أنهم لا يحتاجون أبدا إلى إثبات المنشأ غير التفضيلي للواردات.

#### إثبات المنشأ غير التفضيلي مطلوب دائما

يحتاج 5 من الأعضاء (8%) دائما إلى إثبات المنشأ لجميع الواردات. وغالبية هؤلاء الأعضاء موجودون في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا. ويتطلب هؤلاء الأعضاء إما شهادة المنشأ أو إقرار المنشأ مصدقا من سلطة ما. ومن بين هذه الدول، أشار عضوان إلى أنهما يقبلان أيضا إقرار المنشأ على فاتورة تجارية من المصدر.

أما بالنسبة للسبب في طلب إثبات المنشأ، فقد ذكر عضوان أنه لأغراض تقييم الجمارك. وذكر عضوان آخران أنه من واجبهما، دون أن يفسرا بوضوح الكيفية التي يدعم بها الإثبات تحصيل الرسوم. والأسباب الأخرى التي تمت الإشارة إليها هي: حماية المستهلك، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتنميط إدارة المخاطر، وتطبيق الحصص.

## 3-2 أنواع إثباتات المنشأ غير التفضيلية

يقدم الفصل 2 من الملحق الخاص "ك" تعاريف ثلاثة أنواع من الأدلة المستندية المتعلقة بالمنشأ. والتعاريف هي كما يلي:

"شهادة المنشأ" تعني نموذجاً محددًا يحدد السلع التي تقرر فيها السلطة أو الهيئة المخولة لإصدارها صراحة أن السلع التي تتعلق بها الشهادة تنشأ في بلد معين. وقد تتضمن هذه الشهادة أيضاً إعلاناً من الشركة المصنعة أو المنتج أو المورد أو المصدر أو أي شخص مختص آخر.

"إقرار المنشأ المعتمد" يعني "إقرار المنشأ" مصدقاً من سلطة أو هيئة مخولة للقيام بذلك.

يقصد بتعبير "إقرار المنشأ" بيان مناسب بشأن مصدر البضائع التي تصدرها الشركة المصنعة أو المنتج أو المورد أو المصدر أو أي شخص مختص آخر في الفاتورة التجارية أو أي وثيقة أخرى تتعلق بالبضاعة.

ويتبع السؤال من متعدد الخيارات الأنواع الثلاثة للأدلة المستندية المتعلقة بالمنشأ والمتوفرة في اتفاقية كيوتو المعدلة.

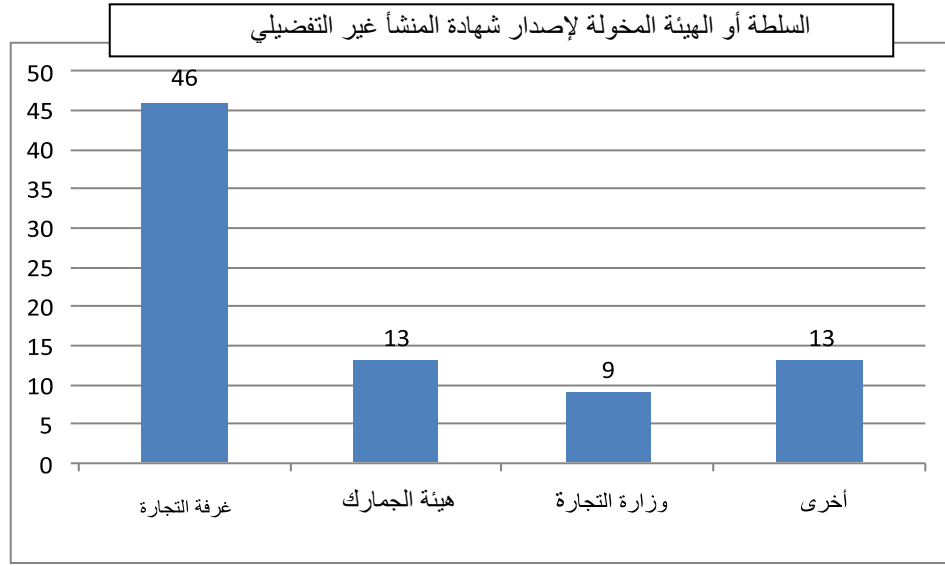
ومن بين الأنواع الثلاثة لإثبات المنشأ غير التفضيلي، كانت شهادة المنشأ هي النوع المهيمن. وأشار 51 عضواً (77 في المائة) إلى أنه يمكن استخدام شهادة المنشأ. تم استخدام إقرار المنشأ المعتمد لدى 12 عضواً (18٪) في حين قبل 11 عضواً (17٪) إقرار المنشأ.

## 4-2 السلطة أو الهيئة المخولة لإصدار شهادة المنشأ غير التفضيلي

يبدو أن غرفة التجارة هي المصدر الرئيسي لشهادات المنشأ غير التفضيلية. وأشار 46 عضواً (70 في المائة) إلى أن غرفة التجارة هي الجهة المصدرة لشهادة المنشأ غير التفضيلية.

من ناحية أخرى، ذكر 13 عضواً (20%) (أن هيئة الجمارك تصدر شهادات المنشأ غير التفضيلية، و 9 أعضاء (14%) فإن وزارة التجارة هي المصدر. أما بالنسبة للأعضاء الذين أشاروا إلى الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى كمصدر، فإن الوزارات المسؤولة عادة هي الصناعة أو الزراعة أو مصاديد الأسماك. وبالنسبة لبعض الأعضاء أيضاً، فإن للكيانات الخاصة مثل رابطة المصنعين أو المصدرين صلاحية إصدار شهادات المنشأ غير التفضيلية.

وعلى الرغم من أن غرفة التجارة تبدو المصدر الرئيسي لشهادات المنشأ غير التفضيلية، تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة ل 7 أعضاء (11٪)، تتقاسم الغرفة التجارية صلاحية إصدارها مع الجهات الحكومية مثل الجمارك وغيرها الوزارات.



\* يتجاوز العدد الإجمالي عدد الأعضاء المستجيبين لأنه من الممكن وضع علامة على أكثر من خيار واحد.

## 5-2 تكلفة إصدار شهادة المنشأ

ومن بين الأعضاء المستجيبين، قدم 50 عضوا تكلفة إصدار شهادة المنشأ. طلب الاستبيان التكلفة بالدولار الأمريكي

قدم 13 من الأعضاء تكاليف الجمارك أو الوكالات الحكومية الأخرى لإصدار شهادة المنشأ. وبالنسبة لسبعة منهم، كانت خالية من التكلفة. بالنسبة للآخرين، تراوحت بين 1 دولار إلى 9 دولار أمريكي.

أشار 40 من الأعضاء إلى تكلفة الإصدار من قبل غرفة التجارة. وفي حين ذكر معظم الأعضاء التكلفة الدقيقة أو متوسط التكلفة الخاصة بهم، كان هناك عضو أشار إلى أن الحد الأدنى للتكلفة هو 20 دولارا أمريكيا والحد الأقصى 450 دولارا أمريكيا. إذا كان الحد الأدنى يعتبر استجابة من هذا العضو، فإن نطاق تكلفة الإصدار من قبل غرفة التجارة سيكون من 1.50 دولار أمريكي إلى 50.00 دولار أمريكي، وسيكون المتوسط 34.23 دولار أمريكي.

## 6-2 التحقق من إثبات المنشأ غير التفضيلي

يتم التحقق من إثبات المنشأ عندما يكون هناك سبب للشك في صحته. ويمكن أيضا إجراء التحقق على أساس عشوائي. وتماشيا مع الفصل 3 من الملحق المحدد ك من اتفاقية كيوتو المعدلة، يستند الاستبيان بشكل أساسي بالتحقق الذي يتم من خلال التعاون الإداري بين سلطات البلد المستورد والمصدر.

أشار 45 من الأعضاء (68 في المائة) إلى أنهم يقدمون معلومات المنشأ إلى الإدارات الجمركية أو الإدارات الأخرى الطالبة. ويمكن أن يستند توفير المعلومات من خلال التعاون الإداري إلى عدة أطر دولية. أشار (31) من الأعضاء إلى أنه يستند إلى اتفاق ثنائي.



## 7-2 النتائج المتعلقة باستخدام إثبات المنشأ غير التفضيلي

تبين نتيجة الاستقصاء أن الغالبية العظمى من الأعضاء المستجيبين لا يحتاجون إلى شهادة منشأ غير تفضيلي لجميع الواردات. وهكذا، وعلى الرغم من أن استعراض الملحق ك لاتفاقية كيوتو المعدلة الخاص بقواعد المنشأ معلقاً منذ فترة طويلة، فإن المبادئ المنصوص عليها في بعض الأحكام هي في الواقع صالحة وكونها معياراً واقعياً في عمليات الأعضاء.

وفيما يتعلق بالأعضاء الذين يحتاجون دائماً إلى إثبات منشأ جميع الواردات، يبدو أن بعض الردود تتطوي على عدم اتساق مع المعايير الدولية. وعلى وجه الخصوص، أشار بعض الأعضاء إلى أنه من الضروري تقديم شهادة المنشأ غير التفضيلي لجميع الواردات بسبب التقييم الجمركي، وهو أمر غير مدعوم بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الجمركي.

وبموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الجمركي، فإن المعيار الأساسي للتقييم الجمركي هو قيمة المعاملة مع التعديلات حسب الاقتضاء. لا يمكن دعم قيمة المعاملة والتسويات إلا من خلال الوثائق التجارية، وليس من خلال إثبات المنشأ. ولذلك، وعلى الرغم من أن بلد المنشأ قد يكون أحد العناصر الهامة لإثارة بعض الشكوك بشأن القيمة المعلنة للبضائع، يبدو من الغريب نظرياً أن بعض الأعضاء يحتاجون إلى شهادة منشأ غير تفضيلي، وهي في حد ذاتها لا تشير مباشرة إلى التدفق المالي بين المشتري والبائع، باعتباره واحد من الوثائق الأساسية لدعم التقييم الجمركي.

وعلى الرغم من أن شهادة المنشأ مطلوبة فقط للاستيراد في بضعة دول، يبدو أن شهادة المنشأ تسبب بعض التكاليف الإضافية عند القيام بالأعمال مع دول معينة. وبلغ متوسط رسوم الإصدار التي تتقاضاها غرفة التجارة أكثر من 30 دولاراً أمريكياً. في حين أن شهادة المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة لا تزال هي النوع الأساسي من إثبات المنشأ غير التفضيلي، تجدر الإشارة إلى أن ذلك يسبب تكلفة إضافية للتجارة، بالمقارنة مع الحالة التي تصدر فيها السلطات الحكومية شهادة المنشأ أو حيث لا يلزم شهادة.

### 3- شهادة المنشأ في اتفاقيات التجارة الحرة

وبغية تسليط الضوء على الوضع الراهن فيما يتعلق بإجراءات منح الشهادات للمنشأ التفضيلي المعمول به في جميع أنحاء العالم، يركز هذا الجزء من الدراسة على اتفاقيات التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ في العقدين الأخيرين من عام 1994 إلى عام 2013. استخدمت الأمانة أساساً قاعدة بيانات المنشأ لمنظمة الجمارك العالمية لجمع المعلومات اللازمة.

وتمت مقارنة الأحكام المتعلقة بمنح شهادات المنشأ في اتفاقيات التجارة الحرة المحددة البالغ عددها 149<sup>5</sup> التي دخلت حيز النفاذ خلال هذه الفترة. وترد قائمة الاتفاقيات في المرفق الثالث لهذه الوثيقة.

#### النتائج الرئيسية:

- 4- يدخل أكثر من نصف اتفاقيات التجارة الحرة المدروسة نوعاً من الشهادة الذاتية للمنشأ، أي المصدر المعتمد، والشهادة الكاملة القائمة على المصدر، أو النظام القائم على المستورد.
- 5 - يستخدم نظام المصدرين المعتمدين أساساً في اتفاقيات التجارة الحرة التي تشمل بلداً أو أكثر من البلدان الأوروبية، في حين أن نظام إصدار الشهادات القائم على المصدر بالكامل يستخدم عادة في اتفاقيات دول الأميركيتين.
- 6- ويبدو أن الاتفاقيات فيما بين البلدان الأفريقية وفيما بين بلدان آسيا تفضل منح السلطات المختصة شهادة المنشأ.

#### 3-1 أنواع أنظمة منح شهادات المنشأ التفضيلية<sup>6</sup>

مجموعة من قواعد المنشأ في اتفاقية التجارة الحرة تتضمن عادة أحكاماً بشأن إثبات المنشأ الواجب استخدامه وإجراءات إصدار إثباتات المنشأ وتقديم هذا الإثبات إلى سلطة الجمارك في البلد المستورد لدعم المطالبة بمعاملة التعريف التفضيلية. وقد لوحظت أنواع مختلفة من نظم إصدار الشهادات في مختلف اتفاقيات التجارة الحرة.

#### أوصاف في الدراسة المقارنة - نماذج الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

ويرد شرح لنهجين مختلفين لمنح الشهادات التفضيلية في دراسة منظمة الجمارك العالمية المقارنة بشأن قواعد المنشأ التفضيلية. وتلخص الدراسة المقارنة خصائص نهج التصديق في اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية وفي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على النحو التالي:

تشارك السلطات المختصة في أوروبا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إصدار شهادات المنشأ من خلال توثيق الشهادات أو التصديق على

<sup>5</sup> أولاً، تم استرجاع قائمة بالاتفاقيات التجارية في العالم من خلال قاعدة بيانات هيئة التجارة العالمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. تم إخطار منظمة التجارة العالمية بـ 217 اتفاقاً دخلت حيز التنفيذ خلال الفترة من 1994 إلى 2013. ومن بين الإخطارات البالغ عددها 217 إخطاراً، فإن الإخطارات غير ذات الصلة مثل مجرد انضمام بلد إلى اتفاق قائم والاتفاقيات التي لم تتمكن من استرجاع معلومات قابلة للمقارنة من خلال واستبعدت قاعدة بيانات منظمة الجمارك العالمية.

<sup>6</sup> لا يبدو أن تعاريف اتفاقية كيوتو المعدلة حول "الأدلة المستندة للمنشأ" وفئاته الفرعية الواردة في الملحق ك المحدد مفيدة عند دراسة النهج المختلف بشأن شهادات المنشأ التي اتخذتها مختلف اتفاقيات التجارة الحرة. ومن الصعب رسم خط واضح بين الأنواع الثلاثة من "الإثبات الوثائقي للمنشأ". في تعاريف اتفاقية كيوتو المعدلة يمكن أن تشمل "شهادة المنشأ" "إقرار المنشأ" كمجموعته الفرعية. كما يبدو أن هناك أهمية أقل للتمييز بين "إقرار المنشأ المعتمد" والنصف الأول من تعريف "شهادة المنشأ". وفي كلتا الحالتين، تشترك السلطة أو الهيئة المخولة للتصديق في إصدار الأدلة المستندة بالمنشأ، التي ينبغي أن تنطوي على قدر متساو نسبياً من عبء العمل على الجهات الفاعلة المشاركة في التجارة.

المصدرين المعتمدين الذين تأذن لهم السلطات الجمركية في البلد المصدر بإصدار إثبات المنشأ بأنفسهم دون مصادقة مباشرة من السلطات الجمركية (إقرار الفاتورة بصرف النظر عن قيمة الشحنات).

لا تصدر شهادة المنشأ من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على أساس التصديق الذاتي من قبل المصدر / المنتج وشهادات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من قبل سلطة مختصة.

### المصدر المعتمد كاستثناء من شهادة المنشأ<sup>7</sup>

ومقارنة بالنموذج الأوروبي، يمكن وصف النوع الأول الذي سينظر فيه في الدراسة التالية بأن له سمتان رئيسيتان: (1) إصدار شهادة المنشأ أو المصادقة عليها من قبل السلطة المختصة، و (2) المصدرين الذين تأذن لهم السلطة المختصة، أي المصدرين المعتمدين، يسمح لهم بإصدار إعلانات المنشأ. ويشار إلى هذا النوع فيما يلي باسم نظام المصدر المعتمد.

### أنظمة إصدار الشهادات المعتمدة على المصدرين والمستوردين بالكامل

وتتمثل السمة المميزة لنظام إصدار شهادات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في أن السلطات لا تشارك أبدا في إصدار أدلة المنشأ. هناك فئات فرعية من هذا النوع. في نوع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، يجب على المصدرين التوقيع على شهادة المنشأ. وفي بعض الاتفاقات، يتحمل المستورد مسؤولية إثبات الحالة الأصلية للبضائع إلى الجمارك في البلد المستورد. ويشار إلى ما يلي فيما يلي باسم نظام إصدار الشهادات القائم على المصدر بالكامل، ويشار إلى النظام الأخير بأنه النظام القائم على المستورد.

### شهادة المنشأ الصادرة عن السلطة المختصة<sup>8</sup> مقابل الشهادة الذاتية

وفي بعض الاتفاقات، لا يسمح إلا للسلطات المختصة بإصدار أو التصديق على إثبات المنشأ، الذي عادة ما يكون شهادة منشأ في شكل محدد.

أما الأنواع الثلاثة السابقة فتجمع معا كنظم لإصدار الشهادات الذاتية، لأنها تتيح إمكانية إصدار دليل منشأ من قبل التجار أنفسهم، في مقابل النظام التقليدي الذي يتعين على السلطات المختصة أن تتدخل فيه دائما لإصدار إثبات المنشأ التفضيلي.

### **2-3 نسبة أنظمة التصديق في جميع أنحاء العالم**

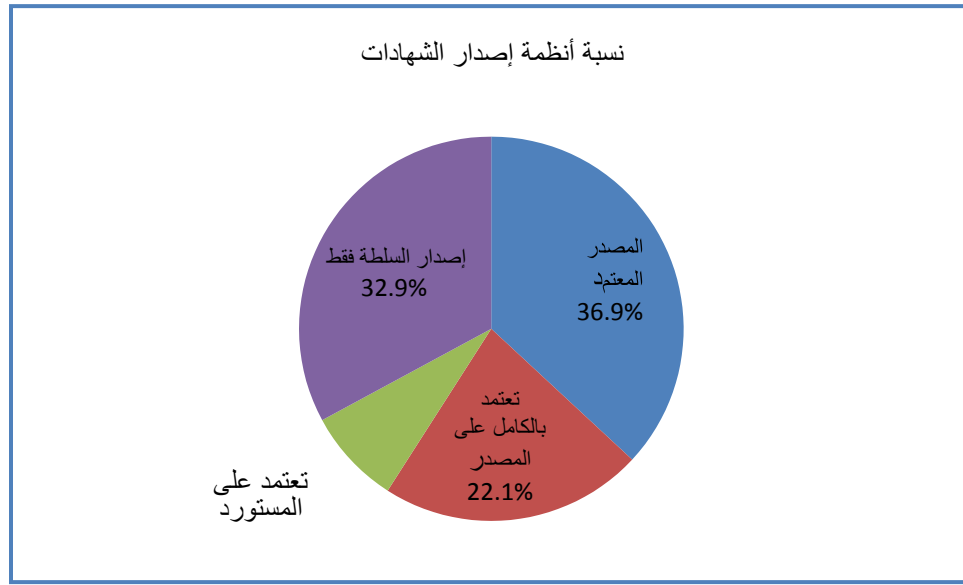
100 من أصل 149 اتفاقية للتجارة الحرة التي تمت دراستها (67.1%) تقدم نوعا من الشهادة الذاتية، وهي إما المصدر المعتمد، أو شهادة منشأ معتمدة بالكامل على المصدر، أو نظام قائم على المستورد.

<sup>7</sup> في اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكوريا، فإن إقرار المنشأ الصادر عن المصدر المعتمد هو الدليل الوحيد على المنشأ، ولا تصدر السلطة المختصة دليلا على المنشأ. ومع ذلك، من أجل التصنيف، يتم احتساب الاتحاد الأوروبي وكوريا هذا النوع. <sup>8</sup> ويفترض أن هذا النوع يمكن اعتباره الطريقة الأكثر تقليدية لمنح شهادات تفضيلية. ويمكن وصف ذلك جزئيا بأن أنظمة التفضيل المعممة التي تمنحها بعض البلدان المتقدمة النمو أخذت منذ زمن طويل ولا تزال تتخذ هذا النهج. غير أنه في تشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم، سيجري إدخال نظام "المصدر المسجل" اعتبارا من عام 2017. ولن يتم استخدام نموذج نظام الأفضليات المعمم ألف من الآن فصاعدا. ويتعين على المصدر الذي يرغب في التصدير إلى الاتحاد الأوروبي باستخدام تفضيل نظام الأفضليات المعمم أن يسجل لدى السلطة المختصة في كل بلد مستفيد. ثم يصدر المصدر "بيان المنشأ" على الفاتورة أو غيرها من الوثائق التجارية التي يمكن أن تكون دليلا على المنشأ.

وبالنظر إلى تقسيم أنواع الشهادات الذاتية، فإن 55 من اتفاقيات التجارة الحرة التي تمت دراستها (36.9%) تتطلب شهادات المنشأ التفضيلي التي تصدرها السلطات المختصة، ولكنها تنص على خيار إصدار شهادات المنشأ من قبل المصدرين المعتمدين. في معظم اتفاقيات التجارة الحرة من هذا النوع، والجمارك هي السلطة المختصة التي تصدر شهادة المنشأ أو المسؤول عن المصادقة على المصدرين المعتمدة.

هناك 33 اتفاقية (22.1%) لديها نظام شهادات المنشأ المستندة إلى المصدر بالكامل، في حين أن 12 اتفاقية (8.1) تأخذ بنظام قائم على المستورد. وإجمالاً، لم تشترك السلطات أبداً في إصدار شهادات المنشأ في 45 اتفاقاً من جميع اتفاقيات التجارة الحرة المدروسة (30.2 في المائة).

في 49 من اتفاقيات التجارة الحرة التي تمت دراستها (32.9%)، لا يسمح إلا للسلطات المختصة بإصدار شهادات المنشأ التفضيلي. وفي هذا النوع، يبدو أنه لا يوجد اتجاه واضح بشأن مصدر شهادات المنشأ. ويمكن أن يكون المصدر هو الجمارك أو الوزارات التجارية أو الهيئات الخاصة المفوضة.



### 3-3 توزيع نظم إصدار شهادات المنشأ حسب المنطقة

يستخدم نظام المصدرين المعتمدين في الغالب في الاتفاقيات التي تشمل بلداً واحداً أو أكثر في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن بين 55 اتفاقاً مع نظام المصدر المعتمد، أبرم 37 اتفاقاً فيما بين بلدان المنطقة الأوروبية المتوسطة. ومن بين 16 اتفاقاً أقاليمي مع هذا النوع من نظام إصدار الشهادات، يوجد 14 اتفاقاً مع بلد واحد أو أكثر من بلدان المنطقة الأوروبية المتوسطة بوصفها طرفاً متعاقداً في تلك الاتفاقيات.

ولذلك، فإن 51 اتفاقاً من أصل 55 اتفاقاً، أي 93 في المائة، مع نظام المصدر المعتمد، هي الاتفاقيات التي تشمل المنطقة الأوروبية المتوسطة.

وعادة ما يوجد نظام إصدار الشهادات القائم على المصدر بالكامل في الاتفاقيات التجارية في منطقة الأمريكيتين. وعلى الرغم من أنه ليس كبيراً مقارنة بالربط بين نظام المصدر المعتمد والمنطقة الأوروبية المتوسطة، فإن 14 اتفاقاً أبرمت فيما بين البلدان داخل القارات الأمريكية من أصل 34 اتفاقاً مع نظام إصدار شهادات مصدق بالكامل. ومن بين 14 اتفاقاً إقليمياً مع هذا النوع من نظام إصدار الشهادات، أبرمت 10 اتفاقيات بلداً أو أكثر من البلدان الأمريكية كطرف متعاقد في الاتفاق. وهكذا، يمكن اعتبار 24 اتفاقاً من أصل 34 اتفاقاً من هذا النوع، أي 71 في المائة، اتفاقاً يشمل بلدان الأمريكيتين.

الاتفاق. وهكذا، يمكن اعتبار 24 اتفاقا من أصل 34 اتفاقا من هذا النوع، أي 71 في المائة، اتفاقا يشمل بلدان الأمريكيتين.

وفيما يتعلق بنظام إصدار الشهادات على أساس المستورد، فإنه لا يوجد إلا في الاتفاقات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها، باستثناء اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وفي حين يمكن إيجاد نظام إصدار الشهادات من السلطة في جميع مناطق العالم، يبدو أنه النوع السائد من نظام إصدار الشهادات في أفريقيا وآسيا. ولكل 4 اتفاقات فيما بين البلدان الأفريقية هذا النوع من نظام إصدار الشهادات. أما بالنسبة لآسيا، فإن 31 من أصل 36 اتفاقا داخل آسيا (86%) تأخذ هذا النوع من الشهادات. ولكل 9 اتفاقات أقاليمية مع هذا النوع من الشهادات بلد آسيوي كطرف متعاقد.

اتفاقيات التجارة الحرة بين الأقاليم	أقاليمية	آسيا	أفريقيا	الأمريكيتي ن	المنطقة الأوروبية المتوسطة	المجموع	
الاتحاد الأوروبي - جنوب أفريقيا؛ الاتحاد الأوروبي - المكسيك؛ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - المكسيك؛ الاتحاد الأوروبي - شيلي؛ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - شيلي؛ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - ساكو؛ يو-كاريفوروم؛ اليابان- سويسرا؛ تركيا - شيلي؛ الاتحاد الأوروبي وكوريا؛ الرابطة الأوروبية	16	0		2	37	55	المصدر المعتمد
كندا - إسرائيل؛ إسرائيل - المكسيك؛ منظمة التجارة الحرة الأوروبية- سنغافورة؛ كوريا - شيلي؛ تيسيب؛ بنما - سنغافورة؛ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - كوريا؛ استراليا - شيلي؛ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - كندا؛ بيرو - سنغافورة؛ الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - هونغ كونغ الصين؛ كندا - الأردن؛ كوريا - تركيا؛ كوستاريكا -	14	5	0	14	0	33	تعتمد بالكامل على المصدر
الولايات المتحدة - الأردن؛ الولايات المتحدة وسنغافورة. الولايات المتحدة-أستراليا؛ الولايات المتحدة - البحرين؛ الولايات المتحدة - المغرب؛ عمان. الولايات المتحدة وكوريا	7	0	0	5	0	12	تعتمد بالكامل على المستورد
الأردن - سنغافورة؛ اليابان - المكسيك؛ شيلي - الصين؛ شيلي - الهند؛ شيلي - اليابان؛ ميركوسور - الهند؛ بيرو - الصين؛ الصين - كوستاريكا؛ شيلي - ماليزيا	9	3 1	4	3	2	49	إصدار السلطة فقط
	46	3 6	4	24	39	149	إجمالي

-----

استبيان  
بشأن إنشاء ومراقبة المنشأ غير التفضيلي

أ- بيان المنشأ غير التفضيلي

(1) في حالة التجارة غير التفضيلية، هل من الإلزامي الإشارة إلى منشأ البضاعة؟

لا	نعم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

(2) إذا كانت الإجابة "نعم"، فكيف تتم الإشارة إلى المنشأ؟

<input type="checkbox"/>	في تصريح الاستيراد.....
<input type="checkbox"/>	في تصريح التصدير.....
<input type="checkbox"/>	على الفاتورة.....
<input type="checkbox"/>	على البضاعة أو التغليف (علامة).....

غيرها (مثل الإجراءات الجمركية المبسطة أو البيانات الإلكترونية)

---

---

---

---

---

(3) إذا كانت الإجابة لا، كيف تحدد بلد منشأ البضاعة؟

---

---

---

---

---

ب- إثبات المنشأ غير التفضيلي

(1) هل إثبات المنشأ دائماً إلزامي؟

	لا	نعم
..... للواردات فقط	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
..... للصادرات فقط	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

(2) إذا كانت الإجابة نعم، ما هي الأسباب؟

---



---



---



---



---

(3) إذا كانت الإجابة لا، في أي الحالات يعتبر إثبات المنشأ مطلوباً؟ \*

..... وجود رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية	<input type="checkbox"/>
..... التدابير الوقائية	<input type="checkbox"/>
..... علامة المنشأ	<input type="checkbox"/>
..... قيود الكمية	<input type="checkbox"/>
..... حصص التعريفية	<input type="checkbox"/>
..... إحصاءات التجارة	<input type="checkbox"/>
..... المشتريات الحكومية	<input type="checkbox"/>

تقديم إثبات المنشأ بعد التخليص في حالة ..... الاحتيال المشتبه به

حالات أخرى (يرجى التحديد)

---



---



---



---



---

\*يمكن الإشارة إلى عدة حالات

(4) ما هي أنواع إثباتات المنشأ غير التفضيلي التي يمكن استخدامها في بلدكم؟ \*\* \*

بيان المنشأ وحده على البيان الجمركي كاف ..... (الاسم الجغرافي أو الرمز الرقمي)

شهادة المنشأ

إقرار المنشأ على الفاتورة مصدقة من سلطة

إقرار المنشأ على الفاتورة أو أي وثيقة أخرى يصدرها المصدر

غير ذلك (يرجى التحديد).....

(5) هل توجد حالات في دولتكم يتم فيها التنازل عن شرط تقديم إثبات المنشأ؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى إعطاء تفاصيل

للمسافرين

للأشياء المرسلة من فرد إلى آخر

للاستيراد التجاري الصغير

غير ذلك (يرجى التحديد)

(6) أي سلطة أو هيئة في دولتك \* تصدر شهادة المنشأ؟

غرفة التجارة

هيئة الجمارك

وزارة التجارة

وزارة أو وكالة أخرى (يرجى الإشارة)

\* إذا كان بإمكان العديد من السلطات أو الهيئات إصدار شهادة المنشأ، يرجى الإشارة إلى ذلك:

(6) إذا كان ذلك ممكناً، يرجى الإشارة إلى تكلفة إصدار شهادة المنشأ (بالدولار الأمريكي).

\*يمكن الإشارة إلى عدة حالات  
\*\*إرفاق مثال أو نسخة، إن أمكن



ج- التحقق من إثبات المنشأ غير التفضيلي

(1) في أي الحالات تطلب من السلطات المختصة في البلد المصدر لأغراض المراجعة اللاحقة إثبات المنشأ غير التفضيلي؟

لأسباب تتعلق بالشكوك في صحة إثبات المنشأ.

لأسباب تتعلق بالشكوك بشأن دقة المعلومات المرسله (شكوك بشأن الامتثال لقواعد المنشأ)

عشوائيا

(2) هل تقدم معلومات المنشأ إلى الإدارات الجمركية أو الإدارات الأخرى التي تطلبها؟

لا

نعم

(3) إذا كان الجواب نعم، على أي أساس؟

مبدأ المعاملة بالمثل المنصوص عليه في اتفاقية كيوتو

الاتفاقات الثنائية

أخرى

يرجى تزويدنا بأي معلومات أخرى تعتبرها مفيدة في الاستبيان. ويرجى الإشارة، عند الاقتضاء، إلى الصكوك القانونية.

\_\_\_\_\_

قائمة الدول التي ردت على الاستبيان

الجزائر	الاتحاد الأوروبي	ساو تومي وبرينسيبي
أنغولا	هونج كونج، الصين	صربيا
أذربيجان	إسرائيل	سيشيل
بيلاروس	اليابان	سنغافورة
بليز	الأردن	جنوب أفريقيا
بنن	كينيا	سوازيلند
بوليفيا	لاتفيا	سويسرا
الرأس الأخضر	ليسوتو	تايلاند
شيلي	المكسيك	تونجا
كولومبيا	مولدوفا	تونس
كوستا ريكا	مونتينيغرو	تركيا
كرواتيا	نيوزيلاندا	أوروغواي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيكاراغوا	
مصر	النرويج	
	الاتحاد الروسي	

-----

قائمة الاتفاقيات التجارية<sup>9</sup> المقارنة

اسم اتفاقية التجارة الإقليمية	تاريخ الدخول في حيز النفاذ	شهادة المنشأ+ المصدر المعتمد	إصدار السلطة فقط	مستندة للمستورد	مستندة للمصدر	مواد ذات صلة في اتفاقية التجارة الحرة
اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	1 يناير 94				✓	المادة 501
مجموعة رأس الحربة ميلانيزيا	1 يناير 94		✓			الملحق 1 الفقرة 6
السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	8 ديسمبر 94		✓			البروتوكول القاعدة 10
رابطة الدول المستقلة	30 ديسمبر 94		✓			المرفق القاعدة 11
كوستاريكا - المكسيك	1 يناير 95				✓	المادة 02-6
جزر فارو - سويسرا	1 مارس 95	✓				المادة (1) 16, 17, 22
ترتيب التجارة التفضيلية لجنوب آسيا	7 ديسمبر 95		✓			الملحق 3 المادة 7
الاتحاد الأوروبي - تركيا	1 يناير 96	✓				المادة (1) 14, 15, 19
الاتحاد الأوروبي - جزر فارو	1 يناير 97	✓				المادة (1) 16, 17, 22
كندا - إسرائيل	1 يناير 97				✓	المادة 5.1
تركيا - إسرائيل	1 مايو 97	✓				المادة (1) 16, 17, 22
الاتحاد الأوروبي - السلطة الفلسطينية	1 يوليو 97	✓				المادة (1) 16, 17, 22
كندا - شيلي	5 يوليو 97				✓	المادة E-01
الاتحاد الأوروبي - تونس	1 مارس 98	✓				المادة 17, 18, 22
المكسيك - نيكاراغوا	1 يوليو 98				✓	المادة 02-7
سلطة التجارة الحرة - السلطة الفلسطينية	1 يوليو 99	✓				المادة (1) 16, 17, 21
تشيلي - المكسيك	1 أغسطس 99				✓	المادة 02-5
إفتا - المغرب	1 ديسمبر 99	✓				المادة (1) 16, 17, 22
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (ويمو) -1 يناير 00			✓			الملحق المادة 9 .

<sup>9</sup> أسماء الاتفاقيات وتاريخ بدء النفاذ من قاعدة بيانات هيئة التجارة العالمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

✓	المادة (1) 14, 15, 19	00-يناير	الاتحاد الأوروبي - جنوب أفريقيا
✓	المادة (1) 16, 17, 22	00-مارس	الاتحاد الأوروبي - المغرب
✓	المادة (1) 17, 18, 22	00-يونيو	الاتحاد الأوروبي - إسرائيل
✓	المادة 02-4	00-يوليو	إسرائيل - المكسيك
✓	المادة (1) 15, 16, 20	01-يوليو-2000	الاتحاد الأوروبي - المكسيك
✓	الملحق الثالث المادة	07-يوليو-2000	مجموعة شرق أفريقيا (إيك)
✓	المادة (1) 16, 17, 22	00-سبتمبر	تركيا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
✓	الملحق الأول القاعدة 9	00-سبتمبر	الجماعة الإثمانية للجنوب الأفريقي (سادك)
✓	المادة 5 فقرة 4	01-يناير	نيوزيلندا - سنغافورة
✓	المادة (1) 16, 17, 21	01-يونيو-2001	الاتحاد الأوروبي - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
✓	المادة (1) 16, 17, 21	01-يوليو	إفتا - المكسيك
✓	المادة 15, 16	01-5 يوليو	أوكرانيا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
✓	المادة 4.21	01-4 أكتوبر	جمهورية الدومينيكان - أمريكا الوسطى
✓	الملحق جيم القاعدة	01-15 ديسمبر	الهند - سريلانكا
✓	الملحق 2.2 المادة 10	01-17 ديسمبر	الولايات المتحدة - الأردن
✓	المادة (1) 16, 17, 22	02-1 مايو	الاتحاد الأوروبي - الأردن
✓	المادة (1) 16, 17, 22	02-1 مايو	إفتا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
✓	المادة (1) 16, 17, 22	02-1 سبتمبر	إفتا - الأردن
✓	المادة V.1	02-1 نوفمبر	كندا - كوستاريكا
✓	المادة 29, 31	02-30 نوفمبر	اليابان - سنغافورة
✓	المادة 16, 17	03-1 يناير	رابطة التجارة الحرة الأوروبية - سنغافورة
✓	المادة (1) 15, 16, 20	01-فبراير-2003	الاتحاد الأوروبي - شيلي
✓	المادة (1) 16, 17, 21	03-1 مارس	الاتحاد الأوروبي - لبنان
✓		03-13 أبريل	اتفاقية التجارة بين بلدان جزر المحيط الهادئ (بيكتا)

	✓	الملحق جيم القاعدة 11	13-مايو-03	الهند - أفغانستان
✓		المادة 15, 16, 21	1-يوليو-03	تركيا - البوسنة والهرسك
	✓	المادة 11	28- يوليو -03	سنغافورة - استراليا
	✓	المادة 3.13	1-يناير-04	الولايات المتحدة - سنغافورة
	✓	المادة 4.12, 4.13	1- يناير -04	الولايات المتحدة - شيلي
	✓	المادة 5.2	1-أبر-04	كوريا، جمهورية - تشيلي
✓		المادة(1) 16, 17, 22	1-يونيو-04	الاتحاد الأوروبي - مصر
	✓	المادة 5-02	15- يوليو -04	المكسيك - أوروغواي
✓		المادة 15, 16, 21	1-ديسمبر	إفتا - تشيلي
	✓	المادة 408, 410	1- يناير -05	تايلاند - استراليا
	✓	المادة 5.12	1- يناير -05	الولايات المتحدة - أستراليا
	✓	الملحق 3 القاعدة 12	01- يناير -2005	الاسيان - الصين
	✓	المادة 39, 40	1-أبريل-05	اليابان - المكسيك
✓		المادة(1) 16, 17, 22	1-يونيو-05	إفتا - تونس
	✓	الملحق جيم القاعدة 12	12-يونيو-05	باكستان - سريلانكا
✓		المادة(1) 16, 17, 22	1- يوليو -05	تركيا - تونس
	✓	المادة 4.5	1- يوليو -05	تايلاند - نيوزيلندا
	✓	الملحق 3 بء، القاعدة 1، 12	1-أغسطس-05	الهند - سنغافورة
	✓	المادة 3.13	22-أغسطس-05	الأردن - سنغافورة
✓		المادة(1) 16, 17, 22	1-سبتمبر-06	الاتحاد الأوروبي - الجزائر
✓		المادة 17, 18, 22	1- يناير -06	تركيا - المغرب
	✓	المادة 5.10	1- يناير -06	الولايات المتحدة - المغرب
	✓	الملحق ب المادة. 1، 12	1- يناير -06	اتفاقية التجارة الحرة لجنوب آسيا (سافتا)
	✓	المادة 4.16	1-مارس-06	جمهورية الدومينيكان - أمريكا الوسطى - الولايات المتحدة اتفاقية التجارة الحرة (كافتا-در)
	✓	المادة 5.2	2-مارس-06	كوريا، -، سنغافورة
	✓	المادة 4.13	28-مايو-06	الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ

	✓	المادة 39, 40	-13 يوليو 06-	اليابان - ماليزيا
✓		المادة 4.6	-24 يوليو 06-	بنما - سنغافورة
	✓	المادة 4.10	-1 أغسطس 06-	الولايات المتحدة - البحرين
✓		المادة 15, 16	-1 سبتمبر 06-	إفتا - جمهورية كوريا
	✓	المادة 30	-01 أكتوبر 2006-	تشيلي - الصين
✓		المادة (1) 16, 17, 22	2006-ديسمبر 01	الاتحاد الأوروبي - ألبانيا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	-1 يناير 07-	تركيا - سوريا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	-1 يناير 07-	إفتا - لبنان
✓		المادة (1) 16, 17, 22	-1 مارس 07-	مصر - تركيا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	-1 مايو 07-	اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية الوسطى (سيفتا) 2006
	✓	المادة 23	-01 يوليو 2007-	باكستان - الصين
	✓	الملحق الثالث القاعدة 12	-1 يوليو 07-	جماعة شرق أفريقيا - انضمام بوروندي ورواندا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	-1 أغسطس 07-	إفتا - مصر
	✓	الملحق جيم المادة 14	-17 أغسطس 07-	تشيلي - الهند
	✓	المادة 43, 44	-3 سبتمبر 07-	تشيلي - اليابان
	✓	المادة 39, 40	-1 نوفمبر 07-	اليابان - تايلاند
✓		المادة (1) 16, 17, 22	-01 يناير 2008-	الاتحاد الأوروبي - الجبل الأسود
	✓	المادة 32	-1 يناير 08-	باكستان - ماليزيا
	✓	المادة 4.14	-7 مارس 08-	بنما - تشيلي
✓		لمادة (1) 16, 17, 22	-1 مايو 08-	تركيا - ألبانيا
✓		لمادة (1) 14, 15, 19	-1 مايو 08-	إفتا - ساكو
✓		لمادة (1) 16, 17, 22	-1 يوليو 08-	الاتحاد الأوروبي - البوسنة والهرسك
	✓	لمادة 40, 41	-1 يوليو 08-	اليابان - اندونيسيا
	✓	لمادة 36, 37	-31 يوليو 08-	بروني دار السلام - اليابان
	✓	لمادة 33, 34	-1 أكتوبر 08-	الصين - نيوزيلندا
✓		لمادة (1) 16, 17, 22	-1 نوفمبر 08-	تركيا - جورجيا
✓		لمادة (1) 16, 17, 21	-1 نوفمبر 08-	الاتحاد الأوروبي - كارفوروم الدول وكالة حماية
	✓	الملحق 4 قاعدة 2، 3	-1 ديسمبر 08-	الآسيان - اليابان

	✓	المادة 40, 41	08-ديسمبر-11	اليابان - القلبين
	✓	المادة 27, 28	09-يناير-1	الصين - سنغافورة
	✓	المادة 4.10	09-يناير-1	الولايات المتحدة - عمان
	✓	المادة 4.15	09-فبراير-1	الولايات المتحدة - بيرو
	✓	المادة 4.9 فقرة 6	09-مارس-1	بيرو - شيلي
	✓	المادة 4.16	09-مارس-6	أستراليا - شيلي
	✓	المادة 14	09-يونيو-1	ميركوسور - الهند
	✓	المادة 16, 17	09-يوليو-1	إفتا - كندا
	✓	المادة 5.14	09-أغسطس-1	بيرو - سنغافورة
	✓	المادة 401	09-أغسطس-1	كندا - بيرو
✓		الملحق 2 المواد 15، 16، 19	09-سبتمبر-1	اليابان - سويسرا
	✓	الملحق 3 قاعدة 2	09-أكتوبر-1	اليابان - فييت نام
	✓		09-أكتوبر-27	الهند - نيبال
	✓	المادة 5.2	09-نوفمبر-12	كولومبيا - المثلث الشمالي (السلفادور، غواتيمالا، هندوراس)
	✓	المادة 5.02	09-نوفمبر-21	بنما - نيكاراغوا (بنما - أمريكا الوسطى)
	✓	المادة 4.2	10-يناير-1	كوريا، جمهورية - الهند
	✓	الفصل 3 المادة 15	10-يناير-1	الاسيان - أستراليا - نيوزيلندا
	✓	الملحق 2 قاعدة 13	10-يناير-1	الاسيان - الهند
	✓	الملحق 3 قاعدة 15	2010-يناير-01	الاسيان - جمهورية كوريا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	10-فبراير-1	الاتحاد الأوروبي - صربيا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	10-مارس-1	تركيا - الجبل الأسود
	✓	المادة 38	10-مارس-1	بيرو - الصين
	✓	الملحق 3 المادة 1	10-أغسطس-1	نيوزيلندا - ماليزيا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	10-سبتمبر-1	تركيا - صربيا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	10-نوفمبر-1	إفتا - ألبانيا
	✓	المادة 15, 16	11-يناير-1	هونغ كونغ، الصين - نيوزيلندا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	11-مارس-1	تركيا - الأردن
✓		المادة 15, 16, 20	11-مارس-1	تركيا - تشيلي

	✓	المادة 3.13	11-1 يوليو	الهند - ماليزيا
✓		المادة 15, 16, 17	11-1 يوليو	الاتحاد الأوروبي - جمهورية كوريا
✓		المادة 15, 16, 20	11-1 يوليو	رابطة التجارة الحرة الأوروبية - بيرو
	✓	الملحق 3 القسم 2، 3	11-1 أغسطس	الهند - اليابان
✓		الملحق 4، القواعد 1 و 2 و 4	11-1 أغسطس	بيرو - جمهورية كوريا
	✓	المادة 37	11-1 أغسطس	الصين - كوستاريكا
	✓	المادة 401	11-15 أغسطس	كندا - كولومبيا
	✓	المادة 4.18	12-1 فبراير	بيرو - المكسيك
	✓	المادة 4.14	12-25 فبراير	تشيلي - ماليزيا
✓		المادة 53, 54, 57	12-1 مارس	اليابان - بيرو
	✓	المادة 6.15	12-15 مارس	كوريا، الجمهورية - الولايات المتحدة
✓		المادة 3.15, 3.16, 3.17	12-1 مايو	بنما - بيرو
	✓	المادة 4.15	12-15 مايو	الولايات المتحدة - كولومبيا
✓		المادة 17, 23	12-1 يونيو	رابطة التجارة الحرة الأوروبية - أوكرانيا
	✓	المادة 12, 14	12-1 أكتوبر	رابطة التجارة الحرة الأوروبية - هونغ كونغ،
	✓	المادة 5-1	12-1 أكتوبر	كندا - الأردن
	✓	المادة 5.02	12-19 أكتوبر	تشيلي - نيكاراغوا (شيلي - أمريكا الوسطى)
	✓	المادة 4.15	12-31 أكتوبر	الولايات المتحدة - بنما
	✓	المادة 3.15, 3.16	13-1 يناير	ماليزيا - استراليا
✓		المادة (1) 16, 17, 22	13-1 يناير	أوكرانيا - الجبل الأسود
✓		المادة 15, 16, 20	13-1 مارس	الاتحاد الأوروبي - كولومبيا وبيرو
	✓	المادة 4.02	13-1 أبريل	كندا - بنما
	✓	المادة 16	13-1 مايو	جمهورية كوريا - تركيا
✓		المادة 3.15, 3.16, 3.37	13-1 يونيو	كوستاريكا - بيرو
✓		المادة (1) 16, 21	13-1 يونيو	تركيا - موريشيوس
✓		المادة 4.12	13-1 يوليو	كوستاريكا - سنغافورة
		المادة 14, 15, 19	13-1 أغسطس	الاتحاد الأوروبي - أمريكا الوسطى

-----